التنمية المستدامة فى عالم متغير

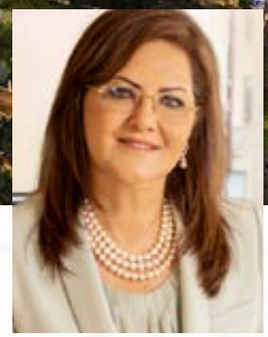

د / هالة حلمى السعيد
وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية

يشهد العالم خلال السنوات الأخيرة ظروفاً ومتغيرات اقتصادية واجتماعية وجيوسياسية متسارعة ربما لم يشهد مثلها منذ عقود بدأت فى مطلع عام ٢٠٢٠ بانتشار جائحة كوفيد-١٩ التى هددت البشرية وأدخلت العالم فى حالة من الإغلاق الكامل الذى أدى إلى اضطراب سلاسل التوريد وانكماش التجارة العالمية وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادى فكانت محصلة كل ذلك سقوط ملايين الأفراد حول العالم فى براثن البطالة والفقر.

وما إن لاحت فى الأفق بوادر خفوت حدة هذه الجائحة وبدأ الاقتصاد العالمى يستعيد عافيته التى تجلت دلائلها فى العديد من المؤشرات الإيجابية خصوصاً تصاعد معدلات النمو الاقتصادى والتجارة العالمية حتى ظهرت من جديد أزمة أخرى ذات طبيعة جيوسياسية باندلاع الحرب الروسية – الأوكرانية التى طالت تداعياتها دول العالم كافة دون استثناء وأدخلت الاقتصاد العالمى فى مرحلة من الركود التضخمى نتجت عن ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء وتشابكت خلال هذه الأزمة التأثيرات السلبية للركود الاقتصادى وتعقد ومشكلات الديون خاصة فى الأسواق الناشئة مع معدلات عالية وغير مسبوقة من التضخم واكتسى كل ذلك بضبابية المشهد وحالة عدم اليقين.

وقد التقت هذه الأزمات فى تأثيرها السلبى فى جهود الحكومات ومسيرتها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأدت إلى تعميق فجوة تمويل التنمية فى الدول النامية بل وفى الدول المتقدمة التى طالما تمتعت بحيز مالى حيث لم تعد مشكلة التمويل من أجل التنمية مرتبطة فقط بإشكالية توزيع الموارد المتاحة على مشروعات تسرع تنفيذ الأهداف الأممية بل أصبح هناك قصور فى حجم التمويل المتاح على مستوى العالم خصوصاً مع الأعباء الإضافية التى فرضتها الأزمات المتتالية ومقتضياتها فى التوسع فى الإنفاق على قطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية التكنولوجية مع الارتفاع الملحوظ فى معدلات التضخم إلى جانب القضايا البيئية وحاجة الدول لبناء حزم واسعة للتحفيز المالى التى تعد إحدى أهم ركائز جهود الدول فى مواجهة تداعيات هذه الأزمات المتتالية وتحقيق التعافى.

جاءت هذه التحديات فى وقت كانت الدولة المصرية قد قطعت بالفعل شوطاً كبيراً من الإصلاحات والجهود الجادة التى بدأتها منذ ثمانية أعوام بهدف تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال إطلاق "رؤية مصر ٢٠٣٠" فى فبراير عام ٢٠١٦ التى تمثل ما شهدته من تحديثات تواكب الواقع والمستجدات – النسخة الوطنية من الأهداف الأممية لتحقيق التنمية المستدامة وكذلك تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج الوطنى للإصلاح الاقتصادى والاجتماعى منذ نوفمبر ٢٠١٦ الذى تضمن اتخاذ العديد من الإصلاحات المؤسسية والتشريعية والإجراءات التحفيزية لتهيئة بيئة الأعمال والتوسع فى مشروعات البنية التحتية التى كانت حتمية فى هذه المرحلة والتى تلت فترة الاضطرابات السياسية والاقتصادية فى عام ٢٠١١ حيث فرضت أن تقوم الدولة بالدور الرئيس لتحفيز الاقتصاد واستعادة الثقة فى الاقتصاد الوطنى وتشجيع الاستثمار المحلى والأجنبى وتحقيق طفرات تؤثر إيجاباً فى حياة المواطنين من خلال ضخ استثمارات ضخمة فى وقت سريع وبمعدلات عالية من الإنجاز واقتحام قطاعات قد لا يكون القطاع الخاص فى أتم استعداد للاستثمار فيها خلال هذه المرحلة الفارقة فى تاريخ البلاد.

كما عكفت الدولة على مواصلة هذه الإصلاحات بالبدء فى تنفيذ البرنامج الوطنى للإصلاحات الهيكلية فى أبريل ٢٠٢١ الذى يستهدف تحويل مسار الاقتصاد المصرى ليصبح اقتصاداً إنتاجياً يرتكز على المعرفة ويتمتع بقدرات تنافسية فى الاقتصاد العالمى من أجل تشجيع النمو الإحتوائى وخلق فرص عمل لائق منتج وتنويع وتطوير أنماط الإنتاج وتوطين الصناعة المحلية وزيادة تنافسية الصادرات المصرية بالإضافة إلى تحسين بيئة الأعمال وتعزيز دور القطاع الخاص وذلك من خلال تسهيل وتطوير حركة التجارة وخلق بيئة داعمة للمنافسة وتنظيم الشراكات التنموية مع القطاع الخاص مع توفير الآليات التى تعزز ذلك وفى مقدمتها صندوق مصر السيادى للاستثمار والتنمية الذى يعد الشريك الاستثمارى الأمثل للقطاع الخاص خصوصاً أنه يعمل وفق قانون خاص يمنحه المرونة فى تنفيذ الاستثمارات فى قطاعات متعددة والتخارج بالشكل الأمثل لتعظيم قيمتها كما اعتمدت الدولة فى أكتوبر ٢٠٢٢ وثيقة "سياسة ملكية الدولة" التى توضح للمستثمرين دور الدولة فى مختلف القطاعات كمنظم للنشاط الاقتصادى وفق آليات السوق وكيفية تخارج الدولة من الأنشطة التى سيتولى القطاع الخاص الدور الأكبر فيها مثل الصناعات المختلفة والبنية الأساسية بمفهومها الواسع وتتضمن الصحة والتعليم بالإضافة إلى البنية الأساسية التقليدية والاتصالات حيث تسهم هذه الوثيقة فى توفير بيئة خصبة ومحفزة للاستثمار والتنمية وتستهدف زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية ورفع كفاءة وفاعلية الاستثمارات العامة.

كما تواصل الدولة توجهها الجاد نحو التحول للاقتصاد الأخضر والمحافظة على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية التى تجسد على أرض الواقع باستضافتها- نيابة عن إفريقيا- نسخة تاريخية وفارقة فى مسيرة مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP27) فى شرم الشيخ فى نوفمبر ٢٠٢٢ حيث تتبنى الدولة معايير الاستدامة البينية التى تستهدف أن تمثل المشروعات الخضراء نسبة ٤٠٪ من الخطة الاستثمارية للدولة للعام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ و ٥٠٪ من خطة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ كما يجرى التنسيق والتعاون مع القطاع الخاص لتبنى هذه المعايير وقد ظهرت دلائل هذا التوجه بتدشين العديد من المشروعات فى مختلف القطاعات فى مقدمتها البنية التحتية والنقل الذكى وتوليد الطاقة الجديدة والمتجددة ومنها مشروع بنيان الذى يعد أكبر وأهم مشروعات الطاقة الشمسية فى العالم خلال السنوات الأخيرة.

كذلك تسعى الدولة المصرية لتعظيم الاستفادة من الثروة البشرية التى حباها الله بها من خلال السعى لتكثيف الاستثمار فى البشر بالتوسع فى برامج التدريب وبناء القدرات للشباب والمرأة ومواكبة التطورات التى يشهدها الاقتصاد العالمى خصوصاً فى مجال وظائف المستقبل لتحقيق أقصى استفادة من الموارد البشرية الشابة وتوجيه الإمكانات الكامنة فى الشباب لتتلاءم ومتطلبات العصر ولتشكل أحد الروافد لجهود تحقيق التنمية الشاملة مع العمل فى الوقت ذاته من خلال إجراءات جادة لرفع كفاءة ومرونة سوق العمل وإعادة تأهيل منظومة التعليم الفنى والتدريب المهنى وتشجيع ريادة الأعمال وتأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف توفير مزيد من فرص العمل وتضييق الفجوة بين عرض العمل والطلب على التوظيف ومواصلة برامج تنمية رأس المال البشرى بالتوسع فى الاستثمار فى التعليم والصحة وبرامج الحماية الاجتماعية .

فقد عززت الإصلاحات الجادة التى اتخذتها الدولة المصرية قدرة الاقتصاد على الصمود فى مواجهة التحديات وأتاحت للاقتصاد المصرى الحيز المالى اللازم لتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية وإتاحة فرص التنمية الشاملة للجميع ومواصلة تنفيذ المشروعات القومية والمبادرات التنموية وحشد الموارد والتمويلات الضخمة التى تتطلبها هذه المبادرات وتأتى فى مقدمتها مبادرة "حياة كريمة" التى أطلقها السيد رئيس الجمهورية فى يناير ٢٠١٩ كمبادرة شاملة تهدف إلى إحداث نقلة نوعية فى حياة ملايين المصريين وتغطى المبادرة – التى تعد الأكبر فى تاريخ مصر والعالم من حيث قيمة تمويلاتها وعدد المستفيدين- كافة أهداف التنمية المستدامة فهى تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية لسكان القرى من خلال النهوض بجودة خدمات التنمية البشرية (تعليم / صحة / خدمات رياضية وشبابية / خدمات ثقافية ... الخ) وتوفير الحماية والرعاية الاجتماعية والارتقاء بمستوى خدمات البنية الأساسية والعمرانية (خدمات مياه الشرب والصرف الصحى والطرق المرصوفة والسكن الملائم) ودفع عجلة التنمية وزيادة فرص التشغيل المنتج واللائق من خلال تحفيز الاستثمار وتوفير التمويل الميسر للمشروعات الصغيرة والتوسع فى خدمات التدريب المهنى وهو ما يعزز جهود الدولة لتوطين أهداف التنمية المستدامة وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة وهى من الركائز الأساسية لرؤية مصر ٢٠٣٠.

لذلك فقد حظيت هذه المبادرة بإشادة المنظمات العالمية حيث تم تسجيلها على منصة مُسرعات تحقيق الأهداف الأممية فى يوليو ٢٠٢٠ وعلى منصة أفضل الممارسات الدولية فى يوليو ٢٠٢١ التابعتين لإدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (UNDESA) وذلك لعدة اعتبارات منها اتساع نطاق التغطية الجغرافية للمبادرة وشمول المبادرة لكافة أهداف التنمية المستدامة واستهدافها تحقيق نتائج محددة قابلة للتحقق والقياس وتوفر آليات الرصد والمتابعة لضمان الشفافية والمساءلة والارتكاز على مبدأ المشاركة المجتمعية والتنسيق الكامل بين كافة الأجهزة ذات الصلة سواء على مستوى التخطيط أو التمويل أو التنفيذ أو المتابعة.

أصبح هناك قصور فى حجم التمويل المتاح على مستوى العالم خصوصاً مع الأعباء الإضافية التى فرضتها الأزمات المتتالية ومقتضياتها فى التوسع فى الإنفاق على قطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية التكنولوجية مع الارتفاع الملحوظ فى معدلات التضخم

ما تحقق من نتائج ومؤشرات إيجابية فى ظل الأزمات والتحديات الجسام التى واجهتها مصر والعالم يقترن بسعى حثيث من الدولة المصرية من خلال مقاربات شاملة وإجراءات آنية ومتوسطة وطويلة الأجل لتحويل هذه التحديات لفرص تسهم فى تحقيق التعافى السريع للاقتصاد وتعزز صموده فى مواجهة التحديات المستقبلية إذ تدرك الدولة المصرية تماماً أنه لا يزال أمامنا تحديات أخرى ينبغى مواجهتها وفق إرادة ومسئولية جماعية وفى مقدمتها النمو السكانى المتزايد

واتصالاً بالنجاح الذى حققته مبادرة "حياة كريمة" وغيرها من المبادرات التنموية التى نفذتها الدولة فقد حقق الاقتصاد المصرى بالفعل رغم التحديات الجسام عدداً من المؤشرات الإيجابية منها تحقيق معدل نمو تجاوز ٥٪ فى بعض السنوات وبلغ ٦,٦٪ فى العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢ وهو أعلى معدل نمو منذ عام ٢٠٠٨ قبل أن يتراجع قليلا فى النصف الأول من العام الحالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ ليبلغ ٤,٢٪ نتيجة للمتغيرات والأزمات الجيوسياسية التى يشهدها العالم، كذلك انخفضت معدلات البطالة لتبلغ نحو ٧,١٪ فى الربع الأول من عام ٢٠٢٣ وبصفة عامة ونتيجة للجهود الإنمائية للدولة المصرية حافظت مصر على أدائها الإيجابى فى مؤشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة وحصلت على ٦٨,٧ درجة من ١٠٠ فى المؤشر العام فى ٢٠٢٢ مقابل ٦٨,٦ درجة فى عام ٢٠٢١ وجاءت فى المرتبة ٨٧ من ١٦٣ دولة شملها المؤشر فى عام ٢٠٢٢ رغم انخفاض المتوسط الإقليمى لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ٦٧,١ فى ٢٠٢١ إلى ٦٦,٧ فى ٢٠٢٢ وقد شهد تصنيف مصر ارتفاعاً وفقاً لتقرير التنمية البشرية العالمى حيث قفزت مصر (١٩) مركزاً (من المرتبة ١١٦ فى تقرير العام الماضى إلى المركز ٩٧ لعام ٢٠٢١/٢٠٢٢) لتحافظ مصر بذلك على تصنيفها ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة ويرجع ذلك إلى ارتفاع ترتيب مصر فى المؤشرات الفرعية المتعلقة بالمستوى المعيشى اللائق والنمو الاقتصادى والعمل اللائق والتعليم الجيد.

إن ما تحقق من نتائج ومؤشرات إيجابية فى ظل الأزمات والتحديات الجسام التى واجهتها مصر والعالم يقترن بسعى حثيث من الدولة المصرية من خلال مقاربات شاملة وإجراءات آنية ومتوسطة وطويلة الأجل لتحويل هذه التحديات لفرص تسهم فى تحقيق التعافى السريع للاقتصاد وتعزز صموده فى مواجهة التحديات المستقبلية إذ تدرك الدولة المصرية تماماً أنه لا يزال أمامنا تحديات أخرى ينبغى مواجهتها وفق إرادة ومسئولية جماعية وفى مقدمتها النمو السكانى المتزايد الذى يزيد الخلل بين حجم السكان والموارد المتاحة وينعكس سلباً على نصيب الفرد من عوائد التنمية فننظر دائماً لهذا التحدى باعتباره اختياراً للشعوب بين مستقبل تتزايد فيه معدلات الإعالة ومن ثم تتزايد الفجوة بين الموارد واحتياجات السكان ويتراجع عائد الفرد من ثمار التنمية ومستقبل آخر يراعى هذا التوازن المنشود يتمتع فيه كل طفل يخرج لنور الحياة بفرصة مناسبة فى الحصول على حقوقه على النحو الأمثل سواء فى الخدمة الصحية أو التعليم الجيد أو المسكن اللائق.

وختاماً بقى أن نؤكد أن الدولة المصرية تلتزم فى مسعاها لمواجهة التحديات وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة التى تنظر إليها الدولة باعتبارها مسئولية جماعية يتشارك الجميع فى جهود تحقيقها كما يتشاركون أيضاً فى الاستفادة من ثمارها وعوائدها بالحفاظ على النمو المتوازن وإصلاح هيكل الاقتصاد وحماية الفئات الأولى بالرعاية بالمبادئ الأساسية التى أرستها فى التخطيط التنموى والقائمة على اتباع النهج التشاركى الذى يضمن الحوار المتواصل والعمل المشترك بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى مع التأكيد فى الوقت ذاته على الالتزام بالحق فى التنمية الذى يأتى فى القلب من التوجه التنموى الأعم والأشمل للدولة المصرية لضمان حقوق الإنسان.